

دعت لتشكيل حالة ضغط ومناصرة للمعتقلين في سجون الاحتلال 199 شبكة وائتلاف ومؤسسة حقوقية عربية تُحمّل «إسرائيل» مسؤولية سلامة الأسرى المتحرّرين من «جلبوع»

الثلاثاء 2021/9/21

بمبادرة من مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» وبالتعاون مع مركز عمّان لحقوق الإنسان صدر أول من أمس في رام الله وعمّان، بيان وقعته 199 شبكة وائتلاف ومؤسسة حقوقية من 14 دولة عربية تحمّل دولة الاحتلال «الإسرائيلي» المسؤولية الكاملة عن حياة وسلامة الأسرى المتحرّرين من سجن «جلبوع» المعاد اعتقالهم، وتطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة فوراً للوقوف على ظروف اعتقالهم.

ونظرت المؤسسات الحقوقية الموقعة على البيان، بخطورة البالغة إلى شهادات محامي الأسرى المتحرّرين المعاد اعتقالهم من الذين نجحوا في التحرّر من سجن جلبوع «الإسرائيلي» وهم كل من: (محمود العارضة، محمد العارضة، زكريا الزبيدي، يعقوب قادري، أيهم كممجي ومناضل نفيعات). إذ وفقاً لشهادة المحامين فقد اعتدت قوات الاحتلال «الإسرائيلي» عليهم بشكل قاسٍ من لحظة الاعتقال، ما تسبّب بإصابات جسدية متعدّدة، الأمر الذي استدعى نقل بعضهم إلى المستشفى بحالة صعبة نتيجة استخدام العنف غير المبرّر وجرائم التعذيب ضدّهم، كما يتم حرمانهم من النوم، والتحقيق معهم بعد تعريبتهم بالكامل وفق ما رُشح من معلومات حتى اللحظة، إضافةً إلى تعرّض بعضهم للتهديد بالقتل من قبل المحققين، واعتقال أقربائهم تعسفاً ولغايات الانتقام.

واعتبرت المنظمات «أن ممارسات دولة الاحتلال مخالفة صريحة لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئهما المستقرة ذات العلاقة بالأشخاص المحرومين من الحرية وبالحق في عدم التعرّض لكل أشكال التعذيب والمعاملة المهينة والقاسية وإساءة المعاملة، كما جاء في المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواد (7، 9، 40) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمواد (12 – 32) من اتفاقية جنيف الثالثة 1949، والمواد (90-98) من اتفاقية جنيف الرابعة 1949، واتفاقية مناهضة كل أشكال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة، وقرار الجمعية العامّة رقم (30/د/3452) لعام 1975 بضمان حماية جميع الأشخاص من التعرّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.»

وشددت على «أن الاحتلال الاستعماري الاستيطاني ونظام الأبارتهايد العنصري بذاته جريمة، والهروب من سجنه مدفوعاً بالرغبة في التحرّر والانعقاد وبدافع الكرامة الوطنية فضلاً عن كونه واجب أخلاقي، بطولة وشرف محمي بموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية». وذكرت أن «استمرار الاعتقال بذاته يتناقض مع جوهر وصريح المادة (118) من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن الإفراج عن أسرى الحرب، والتي أوجبت الإفراج عنهم دون إبطاء.»

وأدانت «التجاهل الكامل لكل هذه المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق، عبر مواصلة «إسرائيل» القوة القائمة بالاحتلال اتباع إجراءات ممنهجة وسياسيات طويلة الأمد على المستويات التنفيذية والتشريعية والقضائية تُفضي إلى انتهاك ممنهج لحقوق المعتقلين والأسرى في السجون الإسرائيلية ضمن رؤية استعمارية، والتي طالت في جانب منها حقهم في السلامة الجسدية وعدم التعرّض للتعذيب وحقهم في ضمانات العدالة وفي الرعاية الصحية.»

وشددت على «أن معاناة المعتقلين والأسرى دفعت بهم إلى استخدام أمعائهم الخاوية في خوض إضرابات مفتوحة عن الطعام احتجاجاً على القمع الواسع الممارس ضدّهم، والذي تشكل إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية جزءاً فاعلاً منه.»

وخلصت المنظمات إلى المطالبة بـ:

- 1- تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة ومحايدة ونزيهة من كفاءات مشهود لهم بالخبرة، تقف على ظروف وملابسات اعتقال الأسرى المتحررين تمهيداً لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات.
- 2- دعوة الشعوب في الدول العربية في الأقطار كافة، والجاليات العربية في الخارج إلى تشكيل حالة ضغط ومناصرة فاعلة للأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، عبر الاحتشاد في الميادين المختلفة وإثارة قضيتهم عبر منصات التواصل الاجتماعي، إسناداً ودعمًا لهم.
- 3- مطالبة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف بالقيام بأدوارها بموجب المادة الأولى المشتركة في كفالة احترام الاتفاقيات، وتحويل الواجب القانوني بموجب الاتفاقيات إلى سلوك وممارسة فعلية واقعية، عبر الضغوط القسوى على دولة الاحتلال لغايات المساءلة والردع.
- 4- ضرورة قيام المحكمة الجنائية الدولية، صاحبة الولاية والاختصاص في الأرض الفلسطينية المحتلة، بملاحقة مرتكبي جرم التعذيب وتوسيع نطاق المسؤولية عنه ليشمل كل من يساهم بأي شكل فيه والاستفادة في ذلك من شهادات مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية المشفوعة بالقسم.
- 5- حثّ جامعة الدول العربية وأذرعها المختلفة على القيام بدورها في دعم وإسناد الأسرى والمعتقلين، وتفعيل قضاياهم على المستوى الدولي.
- 6- ضرورة قيام المقرر الأممي الخاصين وعلى الرأس منهم المقرر الأممي الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بأدوارهم الفاعلة في تسليط الضوء على جرائم التعذيب الممنهج التي يتم ممارستها ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وإثارة القضية على أوسع نطاق في أروقة منظمة الأمم المتحدة.
- 7- أهمية متابعة أوضاع الأسرى والمعتقلين وأهاليهم في المجالات كافة، وتقديم الدعم والرعاية لهم من الجهات الرسمية والمدنية وبالذات على المستويات النفسية والصحية والاجتماعية والقانونية.
- 8- تعزيز وتفعيل دور هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ومساندتها بحيث تمارس دوراً أكبر في رعاية الأسرى والمعتقلين والاستجابة لاحتياجاتهم باعتبارها الإطار الرسمي الفلسطيني المسؤول عن ذلك، إضافة إلى دور نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين واتحاد المحامين العرب في جلب مجرمي الحرب «الإسرائيليين» للعدالة ودور نقابة الصحفيين الفلسطينيين في فضح ممارسات الاحتلال.
- 9- تعزيز قيام الدبلوماسية الفلسطينية بتسليط الضوء على قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون «الإسرائيلية» في المحافل الدولية، والعمل على حشد الدعم الدولي والمناصرة في اتجاه صيانة وحفظ حقوقهم الإنسانية ووقف جرائم التعذيب الممنهجة الممارسة ضدهم.
- 10- دعوة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والعربية والدولية، إلى القيام بأدوارها في مجال الرصد والتوثيق والقيام بجهود الضغط والمناصرة التكتافية والاستفادة من عضوية الائتلافات التي تشارك فيها، فيما يتعلق بجرائم التعذيب التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلين والضغط باتجاه الإفراج عنهم.
- 11- مطالبة مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بتبنى مقترحات المندوب الفلسطيني في جنيف وتشكيل لجنة تحقيق في الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال «الإسرائيلي».

12- مطالبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتولي مهامها ومسؤولياتها القانونية والإنسانية والقيام بدورها بفاعلية في التواصل مع الأسرى والمعتقلين والإشراف والرقابة على أوضاعهم في السجون وإبلاغ عائلاتهم بأوضاعهم.

13 - تسليط الإعلام العربي التقليدي والحديث الضوء على قضية الأسرى والمعتقلين بشكل دائم، في إطار تحشيد الرأي العام للالتفاف حول قضاياهم.

دعت لتشكيل حالة ضغط ومناصرة للمعتقلين في سجون الاحتلال 199 شبكة وائتلاف ومؤسسة حقوقية عربية تُحمّل «إسرائيل» مسؤولية سلامة الأسرى المتحررين من «جلبوع»

29

عند 11 ساعة



بمبادرة من مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» وبالتعاون مع مركز حقان لحقوق الإنسان صدر أول من أمس في رام الله وحقان، بيان وقته 199 شبكة وائتلاف ومؤسسة حقوقية من 14 دولة عربية تحمّل دولة الاحتلال «إسرائيل» المسؤولية الكاملة عن حياة وسلامة الأسرى المتحررين من سجن «جلبوع» المعتاد اعتقالهم، وتطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة فوراً للوقوف على ظروف اعتقالهم.

<https://www.al-binaa.com/archives/312460>